فـ(الكتاب): كلام الله عز وجل.....

* قولـه: فالكتاب كـلام الله عـز وجـل: هـذا هـو الصـواب أن القـرآن كلام الله عز وجل وقد اتفقت الأمة على هذا القول.

والمعتزلة يقولون: كلام الله وهو مخلوق أضيف إليه إضافة تشريف مثل قولنا: ناقة الله، وبيت الله.

والأشاعرة يقولون: القرآن كلام الله؛ لكن كلام الله هو المعاني النفسية وأما الـذي بـين أيدينا فليس كلام الله وإنما هو عبارة عنه.

والكلابية يقولون: حكاية عنه.

والصـواب: أن هـذا الـذي بين أيدينا هو كلام الله حقيقة، والدليل على أنـه كـلام الله قولـه تعـالى: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ٱسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ حَتَّىٰ يَسْمَعَ كَلَٰمَ ٱللَّهِ﴾ [التوبة: ٩]. والدليل على أن كـلام الله صفة لـه سبحانه أن الكلام لا يقوم بنفسه؛ لأن الصفات إما أن تكون قائمة بذاتها ولا يعقل أن يكـون الكـلام قائمـاً بنفسـه وإمـا أن يكـون صـفة قائمـة بغـيره وهـذا أيضاً لا يصح إذ يلزم عليه أن يكون كلام الناس كلاماً لله عز وجل، فلم يبق إلا أن يكـون صـفة لـه سبحانه وهذا هو المفهوم من كلام العرب، ولذلك ورد في الأحاديـث إثبات الحرف والصوت لله عز وجل كما في قوله ﷺ: «فيناديهم بصوت يسمعه من قرب كما يسمعه من بعد»[1].

(١) البخاري تعليقاً كتاب التوحيد باب قـول الله تعالى: ﴿ولا تنفع الشفاعة عنده...﴾ قبـل الحـديث (٧٤٨١) والحاكم(٢/٤٧٥).

وهو القرآن المتلو بالألسنة المكتوب في المصاحف المحفوظ في الصدور، وهو كغيره من الكلام في أقسامه، .....

---

* قوله: وهو القرآن المتلو بالألسنة: أي أن ذات المتلو هو القرآن وهو كلام الله، ولا يقال إن تلاوة القارئ هي كلام الله بل نتوقف في هذا لأنها تحتمل معنيين: فعل القارئ والتالي وهذا صفة للمخلوق مخلوقة مثله ويحتمل أن يراد به المتلو، والمتلو هو كلام الله حقيقة.

* قوله: المكتوب في المصاحف المحفوظ في الصدور: فالمصحف لا يقال عنه كلام الله وإنما المكتوب فيه هو القرآن وهو كلام الله، ولا يقال بأن المداد هي كلام الله ولا صفة من صفات الله، وكذلك القرآن هو المحفوظ في الصدور، والكلام ينسب إلى قائله أولاً، ولا ينسب إلى ناقله ولا إلى حافظه.

* قوله: وهو كغيره من الكلام في أقسامه: يعني أن كلام الله عز وجل والقرآن ينقسم إلى أقسام عديدة كما أن كلام البشر ينقسم لتلك الأقسام وهذا يريد به المؤلف أن القرآن يقع فيه الحقيقة والمجاز فإن القرآن نزل بلغة العرب، ولغة العرب فيها حقيقة ومجاز فكذلك يثبت في القرآن، ولذلك قال: فمنه حقيقة.

فمنه (حقيقة): وهي اللفظ المستعمل فيما وضع لـه. و(مجاز) وهـو اللفظ المستعمل في غير ما وضع لـه، على وجه يصح كـ (جناح الذلّ) و(يُريد أن يَنْقَضّ).

---

* قولـه: وهي اللفظ المستعمل فيما وضع له: يعني الحقيقة.

* قولـه: ومجاز: هذا هو القسم الثاني.

* قولـه: وهو اللفظ المستعمل في غير ما وضع لـه: وبعض الناس يجعل الحقيقة والمجاز هي الاستعمال، فيقول: استعمال اللفظ فيما وضع له يكون حقيقة واستعمال اللفظ فيما لم يوضع له يكون مجازاً، فالفرق بين الاصطلاحين أن الاصطلاح الأول ينظر لذات اللفظ، والاصطلاح الثاني ينظر للاستعمال.

* قولـه: على وجه يصح كـ ﴿جَنَاحَ ٱلذُّلِّ﴾: [الإسراء: ٢٤] مثل المؤلف للمجاز بجناح الذل فالجناح إنما يكون للطائر فاستعير للذل.

* قولـه: ﴿يُرِيدُ أَن يَنقَضَّ﴾: [الكهف: ٧٧] والجدار ليس له إرادة فتجوز عن الشروع في الانقضاض باستعمال لفظ الإرادة.

هناك طائفة من العلماء يرون أن القرآن لا يقع فيه المجاز، قالوا: لأن المجاز يصح نفيه، والقرآن لا يصح نفي شيء منه، وهذا رأي شيخ الإسلام ابن تيمية وجماعة من أهل اللغة والأصول وإذا نظر الإنسان في القولين وجد أن من اثبت الحقيقة والمجاز نظر إلى اللفظ مجرداً، ومَنْ نفى المجاز نظر

ومنه ما استعمل في لغة أخرى وهو المعرّب .....

إلى سياق الكلام ككل، مثال ذلك: لفظ الأسد، إذا نظرنا إليه مجرداً فإنه إذا استعمل مراداً به الحيوان المعروف قيل حقيقة، وإذا استعمل في الرجل الشجاع قيل: مجاز؛ لكن من نفى المجاز قال: لا يستعمل هذا اللفظ في المجاز إلا إذا كان في جملة تدل عليه، كأن تقول رأيت أسداً يخطب، فحينئذ وجود هذه القرينة وهو كونه يخطب دليل على أن المراد به ليس الحيوان المعروف فلا يمكن أن يوضع هذا اللفظ وهو الأسد في هذه الجملة وفي هذا الموطن ويراد به الحيوان المعروف، فدلنا ذلك على أن لفظ الأسد في هذا الاستعمال يراد به حقيقة الرجل الشجاع بدلالة قوله: يخطب، ولا يمكن أن يراد به الحيوان المعروف، إذا تقرر ذلك علمنا منشأ الخلاف في المسألة وهو أن من أثبت المجاز نظر إلى اللفظ مجرداً، ومن نفى المجاز نظر إلى الجملة كاملة.لكن أيهما أولى بالعناية، أن ننظر إلى الكلمة مفردة أو إلى الجملة ككل؟ لا شك أن النظر إلى الجملة عامة أولى من النظر إلى الكلمة المفردة.

* **قوله: ومنه:** يعني ومن أقسام كلام الله عز وجل.

* **قوله: ما استعمل في لغة أخرى وهو المعرَّب:** يعني في لغة مغايرة للغة العرب. فإن قال قائل: الله عز وجل أنزل الكتاب بلغة العرب، قلنا: لكن لما دخلت هذه اللفظة وأصبح الناس يستعملونها أصبحت جزءاً من لغة العرب وإن كان أصلها ليس عربياً، ومثل المؤلف لذلك بعدة أمثله.

كـ(ناشئة الليل) وهي حبشية، و(كمشكاة) هندية والـ(استبرق) فارسية. قال القاضي: الكل عربي.

---

* قوله: كـ﴿نَاشِئَةَ ٱلَّيْلِ﴾ [المزمل:٦] وهي حبشية: أي بلغة الحبشة، ويراد بها ما كان من الاستيقاظ لصلاة الليل بعد النوم.

* قوله: والمشكاة هندية: ويراد بها الكوة التي ليس لها نافذة وقيل هي حبشية لا هندية.

* قوله: والإستبرق فارسية: وهو نوع من أنواع الحرير.

* قوله: قال القاضي: الكل عربي: أي أن القاضي يرى أن كل ما في القرآن عربي، ونحن نقول: الخلاف لفظي؛ لأن من نظر إلى أصل الكلمة وجد أنها أعجمية، مثل لفظ: بستان، فهو فارسي، ومن نظر إلى أن العرب يستعملونها بعد ذلك وصارت تجري في كلامهم، اعتبرها عربية ونفى أن يكون في القرآن ما ليس بعربي.

سؤال: كلام موسى عليه السلام، كيف كان عربياً؟

نقول: ترجم هذا الكلام، فإن أقوالهم التي تكلموها بالعبرية أخبر الله عز وجل عنها بالعربية، وكثير من الأنبياء كانوا يتكلمون باللغة العربية، وقيل: إن آدم عليه السلام كان يتكلم باللغة العربية، ويستدلون على ذلك بأن لسان العرب أوسع الألسنة، وما ذاك إلا لقدمها، وذكروا عن إبراهيم عليه السلام بأنه عربي واستدلوا على ذلك أنه لما جاء إلى مكة

وفيه محكم ومتشابه قال القاضي: المحكم المفسّر، والمتشابه المجمل. وقال ابن عقيل: المتشابه ما يغمض علمه على غير العلماء المحققين، كالآيات المتعارضة.

وخاطب نساء ابنه كن يتكلمن بلغة العرب فخاطبهم بلغة العرب، ولاشك أن بعض الأنبياء كانوا يتكلمون بغير لغة العرب، لقوله عز وجل: ﴿وَمَآ أَرۡسَلۡنَا مِن رَّسُولٍ إِلَّا بِلِسَانِ قَوۡمِهِۦ لِيُبَيِّنَ لَهُمۡ﴾ [إبراهيم: ٤] فدل ذلك على أن بعض الأنبياء كانوا يتكلمون بغير العربية، وأخبر الله تعالى عنهم في القرآن بالعربية.

* **قوله: وفيه محكم ومتشابه:** يعني أن القرآن ينقسم إلى ما هو محكم وإلى ما هو متشابه. ثم ذكر بعد ذلك الأقوال في حقيقة المحكم والمتشابه.

* **قوله: قال القاضي: المحكم هو المفسَّر و المتشابه هو المجمل:** المفسر يعني الواضح المعروف معناه، والمجمل هو الذي لا يعرف له معنى ولا يعرف المراد به وهذا هو القول الأول.

* **قوله: وقال ابن عقيل: المتشابه هو ما يغمض علمه على غير العلماء المحققين كالآيات المتعارضة:** هذا هو القول الثاني، فعلى القول الأول بأن المتشابه هو المجمل أنه لا يوجد أحد يعرف المراد به، وعلى قول ابن عقيل يكون العلماء المحققون يعرفون المراد بالمتشابه ومثل له بالآيات المتعارضة.

وقيل: الحروف المقطعة،وقيل: المحكم الوعد والوعيد والحرام والحلال والمتشابه القصص والأمثال.

---

* قوله: وقيل الحروف المقطعة: هذا هو القول الثالث أن المتشابه هو الحروف المقطعة في أوائل السور فالحروف المقطعة في أوائل السور لا نعرف معناها وإنما نعرف المعنى الذي أتي بها من أجله، وهو بيان أن هذا القرآن هو من لغتكم أيها العرب ومع ذلك لا تستطيعون الإتيان بمثله.

* قوله: وقيل المحكم هو الوعد والوعيد والحرام والحلال، والمتشابه هو القصص والأمثال: هذا قول آخر في حقيقة المحكم والمتشابه، ونحن هنا بإذن الله نحكي الصواب أولاً في هذه المسألة ثم بعد ذلك نعود إلى النظر في هذه الأقوال ونصححها أو نضعفها فنقول: ورد المحكم في القرآن وصفاً لكتاب الله عز وجل على جهتين:

الجهة الأولى: إحكام عام كما في قوله سبحانه وتعالى: ﴿كِتَٰبٌ أُحْكِمَتْ ءَايَٰتُهُۥ﴾ [هود: ١] بمعنى أتقنت، فهذا الإحكام العام هو الإتقان.

الجهة الثانية: إحكام خاص كما في قوله عز وجل: ﴿مِنْهُ ءَايَٰتٌ مُّحْكَمَٰتٌ هُنَّ أُمُّ ٱلْكِتَٰبِ﴾ [آل عمران: ٧].

كذلك المتشابه ورد وصف القرآن به على جهتين: تشابه عام، وتشابه خاص.

أما التشابه العام كما في قوله تعالى: ﴿كِتَٰبًا مُّتَشَٰبِهًا مَّثَانِىَ﴾ [الزمر: ٢٣]

.....

المراد به أنه يصدق بعضه بعضا وأنه لا يتناقض ولا يختلف.

وأما التشابه الخاص كما في قوله تعالى: ﴿وَأُخَرُ مُتَشَٰبِهَٰتٌ فَأَمَّا ٱلَّذِينَ فِى قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَٰبَهَ مِنْهُ﴾ [آل عمران: ٧] فدلنا ذلك على أن المتشابه يراد به ما يفهم منه معنيان الأول حق، والآخر باطل، ولكن الباطل ليس مراداً للشارع بدلالة الآيات الأخرى مثل قوله تعالى وصفاً لنفسه: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا ٱلذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُۥ لَحَٰفِظُونَ﴾ [الحجر: ٩] فإن هذه الآية تدل على معنيين، الأول: عظمة الخالق سبحانه حيث أطلق عليه ضمير الجمع من باب التعظيم. والمعنى الثاني الذي قد يفهم من الآية أن الله متعدد لذلك لما استدل بهذه الآية بعض النصارى في عهد النبوة أجابهم النبي ﷺ برد هذه الآية المتشابهة إلى الآيات المحكمات في مثل قوله تعالى: ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾ [الإخلاص: ١] ونحو ذلك من النصوص، ويدل على ذلك تفسير الآية وهو قوله عز وجل: ﴿فَأَمَّا ٱلَّذِينَ فِى قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَٰبَهَ مِنْهُ﴾ [آل عمران: ٧] فمعناه أنهم يأخذون بالمعنى المشابه للحق وليس بحق، المعنى الباطل الذي قد يفهمه من لا يفهم حقيقة المراد بالنصوص الشرعية، فقوله تعالى: ﴿فَأَمَّا ٱلَّذِينَ فِى قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَٰبَهَ مِنْهُ ٱبْتِغَآءَ ٱلْفِتْنَةِ وَٱبْتِغَآءَ تَأْوِيلِهِۦ ۗ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُ﴾ في قوله تعالى: «تأويله» رأيان للعلماء، هل المراد بذلك التفسير أو المراد بذلك حقيقة ما يؤول إليه؟ وبالتالي ينبني عليه

.....

هل الوقف على لفظ الجلالة، أو على الراسخين في العلم يعلمون تأويله؟ فيكون قوله سبحانه: ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُ ۗ وَٱلرَّٰسِخُونَ فِى ٱلْعِلْمِ﴾ أي والراسخون في العلم يعلمون تأويله كذلك، أو يقال: الراسخون هذه جملة ابتدائية فهم يقولون: والراسخون في العلم يقولون آمنا به كل من عند ربنا؟ فهم لا يعلمون تأويله؛ الصواب الثاني أن الراسخون هنا مبتدأ وجملة يقولون خبر، ويكون المراد بذلك حقيقة ما يؤول إليه.

إذا تقرر ذلك، فقول القاضي: المحكم هو المفسر والمتشابه هو المجمل. هنا تفسير للمحكم بمعناه العام و تفسير للمتشابه ببعض أفراده وليس بجميع أفراده.

وأما كلام ابن عقيل في المتشابه: أنه مالا يعلمه إلا العلماء المحققون، فهذا فيه مخالفة للراجح في الآية وهو أن الوقف على قوله: ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُ﴾.

ومن قال: بأن الحروف المقطعة من المتشابه، قلنا: بأن الحروف المقطعة تحتمل معنيين: المعنى الأول: الفائدة التي أوردت في القرآن من أجلها وهذا معلوم، والثاني: معناها في نفسها، فهذا لا نعلمه ويكون متشابهاً ويكون نوعاً من أنواع المجمل، ولكن نقول: هل المتشابه إذا فسرناه بأنه

.....

المجمل، أو بأنه الحروف المقطعة، هل يمكن لمن زاغ قلبه أن يتبع المتشابه حينئذ؟ لا يمكن ذلك فدلنا ذلك على ضعف هذين القولين.

وأما القول بأن المحكم هو الوعد والوعيد والحلال والحرام، فهذه أجزاء من الإحكام العام أو الإحكام الخاص وليست الجميع، وبعض نصوص الوعيد يراد بها معنيان: أحدهما: مراد للشارع والآخر يفهم بعض الناس أنه مراد وليس كذلك فتكون من المتشابه.

وأما جعل القصص والأمثال من المتشابه، فهذا بمعنى التشابه العام لأن القصص كررت في القرآن فهي يشبه بعضها بعضاً، وإن كان تكرار القصص في القرآن لفائدة فإن كل سورة من سور القرآن سيقت لمعنى معين فيؤتى بالقصص من أجل إثبات ذلك المعنى، لذلك مثلاً تجد في سورة الأنبياء أن السورة أوردت لبيان أن الله يستجيب لدعاء الأنبياء فالسورة مسوقة لهذا الأمر بينما مثلاً سورة الشعراء مبنية على أن الأنبياء دعوا أقوامهم وأن من لم يستجب للهدى حلت به العقوبة، وفيها دعوة إلى التفكر في قصص الأنبياء، وكل سورة يلاحظ فيها جانب مغاير للمعنى المقصود بالسور الأخرى، وهو المعنى الذي سيقت من أجله.

والصحيح أن المتشابه ما يجب الإيمان به، ويحرم تأويله كآيات الصفات.

---

* قوله: والصحيح أن المتشابه ما يجب الإيمان به: فالمتشابه يجب الإيمان به بدلالة الآية: ﴿وَٱلرَّٰسِخُونَ فِى ٱلْعِلْمِ يَقُولُونَ ءَامَنَّا بِهِۦ كُلٌّ مِّنْ عِندِ رَبِّنَا﴾ لأن المؤمن في حالة ورود المتشابه عليه يكون هناك نصان أحدهما: يدل على معنيين أحدهما مراد والآخر ليس بمراد.

والنص الثاني: يبين أن المعنى الآخر ليس مراداً بالنص الأول، مثال ذلك: لما جاءت لفظة: (نحن) وهي محتملة لمعنيين أحدهما التعظيم والآخر الجمع، وجاء قوله تعالى: ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾ فإن المؤمنين ومنهم العلماء قالوا: نؤمن بالنصين معاً فنثبت أن المراد بالنص الأول التعظيم وأن المراد بالنص الثاني الإفراد. فالمتشابه يجب الإيمان به.

* قوله: ويحرم تأويله: ما المراد بالتأويل؟ هل المراد بيان الحقيقة والكيفية أو المراد هو التفسير أو يكون المراد صرف اللفظ عن ظاهره؟ يحتمل هذه المعاني.

* قوله: كآيات الصفات: آيات الصفات لابد أن نؤمن بأنها صفات لله عز وجل على حسب مقتضى لغة العرب، فنحن نعرف من هذه الصفات معنىً لغوياً فنثبته لله عز وجل، لكن الكيفية لا نفقهها ولا نعرفها لأننا لا نعلم كيفية الذات فكذلك لا نعلم كيفية الصفات.

.....

مسألة: هل آيات الصفات من المتشابه؟

فيه تفصيل: إن كان المراد كيفية الصفة فهذا من المتشابه وحينئذ يحرم علينا أن نفسر ذلك، والمعنى الثاني أن يراد به معناها في اللغة فهنا آيات الصفات ليست من المتشابه بل هي من المحكم الذي يجب الإيمان والتصديق به.

مسألة: هل الصفات فيها مجاز؟

نقول: الأصل في كلام العرب أن يراد به الحقيقة ولا يصار إلى المجاز إلا بدليل فعندنا مقدمات:

المقدمة الأولى: أن يكون اللفظ يحتمل المعنى المجازي والمعنى الحقيقي، ولا دليل لأحدهما فهنا يجب تفسير اللفظ بمعناه الحقيقي، ولا يجوز تفسيره بغير ذلك، وتجدون كثيراً من الذين يجعلون آيات الصفات مجازاً يفسرونها بمعانٍ لا ترد في لغة العرب ومن هنا قالوا في قوله تعالى: ﴿وَكَلَّمَ ٱللَّهُ مُوسَىٰ تَكۡلِيمٗا﴾ [النساء: ١٦٤] أي جرحه بجروح الحكمة، أو بمخالب الحكمة مثل هذا لا يمكن أن يرد عن العرب.

الثانية: أن يرد دليل بصرف اللفظ عن ظاهره، بأن يرد دليل على أن المراد باللفظ ليس الحقيقة وإنما المجاز فهنا يفسر بالمعنى المجازي، وإذا لم يرد دليل فالأصل أن اللفظ باقٍ على ما هو حقيقة فيه.

الثالثة: أنه قد يرد أدلة من الشارع تدلنا على أن المراد باللفظ هو الحقيقة فهنا يجب تفسير اللفظ بالمعنى الحقيقي ويحرم حمله على المعنى المجازي كما

.....

في الحالة الأولى، ولذلك تجد مثلاً أدلة العلو متظاهرة في الكتاب والسنة ولذلك بعضها يسند بعضاً فحينئذ لا يمكن أن يقال بالمجاز لأنه قد تظاهرت الأدلة على أن المجاز غير مراد.

*****